

إريتريا: في الذكرى السادسة للاعتقالات الجماعية للمعارضين تواصل انتهاكات حقوق الإنسان بلا هوادة

بعد عام على دعوة منظمة العفو الدولية الرئيس إسياس أفورقي إلى الكشف عن مصير سجناء رأي بارزين محتجزين سرًا منذ 2001، وربما فارقوا الحياة، بمن فيهم بعض أقرب الحلفاء للرئيس في الكفاح الإريتري من أجل التحرير، لا تزال الحكومة الإريترية تصم أذنيها عن التفاصيل والمناشآت المتعلقة بحقوق الإنسان.

فمنذ اعتقالها مئات القادة الحكوميين السابقين وصحفيين في وسائل الإعلام الخاصة وموظفين حكوميين لأسباب سياسية قبل ستة أعوام في 18 سبتمبر/أيلول 2001، لا يزال معظم هؤلاء محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي في ظروف تتهدد حياتهم. ويزعم أن عدة معتقلين قد فارقوا الحياة في السجن بسبب سوء المعاملة والحرمان من المعالجة الطبية، وبينهم قائد الجيش السابق الجنرال أوغبا أبراهام والصحفي فيسهاهي "جوشوا" يوهانيس. وعلى الرغم من طلبات التوضيح العديدة، فإن الحكومة قد دأبت على رفض تقديم أي أدلة على أنهم ما زالوا على قيد الحياة.

ومع عدم السماح لأي حزب سياسي بالعمل باستثناء الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة، وفي غياب الجمعيات المستقلة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلة، فإن ثمة غياب كامل لحرية التعبير، بينما يتم قمع أي نوع من أنواع الرأي المخالف بشراسته. وقد فر من البلاد آلاف الشباب هربًا من التجنيد الإجباري، الذي يبدأ بالنسبة للجميع في سن 18 عامًا ويتواصل إلى أجل غير مسمى تقريبًا. حيث يُعاقب من يحاولون تجنب الخدمة في الجيش أو يقبض عليهم وهم فارون من البلاد معاملة شديدة الفسوة فيخضعون للتعذيب وللاعتقال إلى أجل غير مسمى.

الاضطهاد الديني إضافة إلى هذه الاعتقالات وإلى غيرها من الاعتقالات السياسية التي تنتهك الحقوق الدستورية في حرية التعبير والرأي والتجمع، يستمر قمع الحق الدستوري في حرية المعتقد الديني بصورة عنيفة. وتُنكر الحكومة أن ثمة قمعًا للمعتقدات الدينية للأقليات، غير أنها ترفض إجراء أي تحقيقات في الأمر. فما زالت هناك اعتقالات متكررة وعلى نطاق واسع لأعضاء الكنيسة الإنجيلية، بمن فيهم الأطفال، ممن يُمسك بهم وهم يمارسون شعائرهم الدينية داخل بيوتهم بعد إغلاق كنائسهم في 2002. كما يتعرض السجناء الدينيون للتعذيب على نحو روتيني ومتكرر في محاولة لإجبارهم على التخلي عن معتقداتهم، الأمر الذي رفضه معظمهم.

ويحتجز حاليًا في سجون مختلفة في طول البلاد وعرضها نحو 2,000 من الرجال والنساء والأطفال من أتباع الكنيسة الإنجيلية وغيرها من كنائس الأقليات. وبين شهود يهوه الخمس والعشرين المعتقلين حاليًا، هناك ثلاثة مضى على احتجازهم 13 عامًا.

كما فارق أربعة من أعضاء الكنائس البروتستانتية المحظورة الحياة في الحجز الإريتري في مناسبات منفصلة في العام الماضي نتيجة للتعذيب والحرمان من العناية الطبية.

فقد توفيت نيجيستي هالي، البالغة من العمر 33 عامًا، في معسكر "وبا" للتدريب التابع للجيش قرب ميناء مسّاوا في 5 سبتمبر/أيلول 2007 بعد اعتقالها مع أعضاء آخرين في الكنيسة في كيرين أوائل 2006.

وتوفي موعيس سولومون، البالغ من العمر 30 عامًا، في معسكر أدي - نيفاسي للجيش القريب من ميناء أساب في 15 فبراير/شباط 2007، بعد أن اعتقل في 2003.

وتوفي أمانويل أندغيرغيش، البالغ من العمر 23 عامًا، وكيروم فرايمخائيل، البالغ من العمر 30 عامًا، في معسكر أدي - كوالا التابع للجيش في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

وقد بعثت الكنائس الأرثوذكسية في مختلف أنحاء العالم بمناشآت إلى السلطات الإريترية بشأن البطرك (أبونا) أنطونيوس، بطرك الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية المعترف بها رسميًا، وهو في التاسعة والسبعين. وكان قد أُزيح عن منصبه، في مخالفة لإجراءات الكنيسة، في مايو/أيار 2007 ليتم استبداله بمرشح مؤازر للحكومة بسبب انتقاده تدخل الحكومة في الشؤون الكنسية. وكان قبل ذلك قد وضع قيد الإقامة الجبرية لثمانية أشهر في مقر إقامته الكنسي الرسمي، ولكن تم نقله بعد إزاحته عن منصبه إلى مكان احتجاز غير معروف وسري. ولم يجر الكشف عن أوضاعه من جانب السلطات، ولم تبين السلطات ما إذا كان من الـ 605؟ سمح له بتلقي المعالجة الطبية لداء السكري والمشكلات الصحية الأخرى التي يعاني منها.

التعذيب

يُستخدم التعذيب بصورة روتينية كعقوبة من جانب قوات الأمن الإريترية ضد السجناء السياسيين والعسكريين والدينيين. حيث يحتجز هؤلاء بمعزل عن العالم الخارجي بلا تهمة أو محاكمة في سجون تابعة للجيش أو لقوى الأمن. وبصورة عامة، يحرم هؤلاء من الرعاية الطبية لما يلحق بهم من إصابات أو يصببهم من أمراض بسبب الظروف القاسية السائدة في السجون أو نتيجة إبقائهم في حاويات شحن معدنية، حيث يحتجز العديد من المعتقلين. ولم يحدث أن باشرت السلطات القضائية أو الأمنية أي تحقيق في أي من قضايا التعذيب أو الإخفاء القسري أو الوفاة في الحجز، كما لم يُقدم إلى العدالة أي شخص بالعلاقة مع ذلك.

وتتضمن أساليب التعذيب الضرب المبرح والتقييد لفترات طويلة في أوضاع مؤلمة، وهذا أسلوب يستخدم بصورة شائعة ضد الرجال والنساء الفارين من التجنيد العسكري وبالعلاقة مع أية جرائم عسكرية أخرى.

الإجئون

فرّ آلاف الإريتريين الآخرين في السنة الماضية إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك إلى السودان وإثيوبيا، طلباً للجوء. وتعرض بضعة مئات من الفارين الذين وصلوا إلى ليبيا في العام الماضي للاعتقال هناك. ونأشدت منظمة العفو الدولية السلطات الليبية عدم إعادتهم بالقوة إلى إريتريا، حيث سيتعرضون للتعذيب والاعتقال إلى أجل غير مسمى، كما حصل لمئات الإريتريين الذين أُعيدوا قسراً إلى إريتريا من ليبيا في 2004. وجرى كذلك اعتقال لاجئين إريتريين إلى السودان في الأشهر الأخيرة، ومن الواضح أن ذلك تم بناء على تفاهات بين حكومتي السودان وإريتريا.

دعوة منظمة العفو الدولية إلى حكومة إريتريا تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الإريترية إلى الكشف عن مصير المعتقلين الذين يخشى أن يكونوا قد فارقوا الحياة في الحجز، وذلك من خلال شواهد لا جدال فيها من قبيل السماح لعائلاتهم أو لممثليهم القانونيين بالاتصال المباشر بهم، أو من خلال أية هيئة دولية أو إقليمية مناسبة.

إن منظمة العفو الدولية تدعو كذلك إلى الإفراج الفوري عن جميع سجناء الرأي المحبوسين في إريتريا بسبب آرائهم أو معتقداتهم؛ وإلى إصدار إعلان على الملأ ضد التعذيب؛ وفتح حوار مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والسماح لها بزيارة إريتريا.